

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/44/680
26 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، موجهة من
وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية ، هانز - ديتر بيتش جنشر ، إلى رئيس لجنة
حقوق الإنسان ، البروفيسور مارك بوسويت ، بشأن الأحداث المتعلقة بجمعية ديغنيداد
الخيرية والتعليمية في شيلي (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وشائق
الجمعية العامة ، في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال واسترعاء انتباه لجنة حقوق
الإنسان اليهما .

(توقيع) هانز أوتو براوتيفام

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، موجهة من وزير خارجية
جمهورية ألمانيا الاتحادية الى رئيس لجنة حقوق الانسان

لقد أفزعني وأصابني بالأمس ما علمته عن قرار المحكمة العليا الشيلية الذي
تجنب بصورة أو بأخرى المحاكمة على الجرائم الخطيرة التي تعزى الى أعضاء جمعية
"ديغنيداد" الخيرية والتعليمية التي يطلق عليها عموماً "كولونيا ديغنيداد"
(Colonia Dignidad) .

وكولونيا ديغنيداد هي مستوطنة غالبية مواطنيها من الالمان المقيمين في جنوب
شيلي . وقد اتهم الأعضاء السابقين ، الذين هربوا من المستوطنة ، زعمائها باساءة
معاملة أفرادها المتمردين وتعذيبهم بصورة خطيرة . وكانت هناك مزاعم أخرى باساءة
استعمال العقاقير النفسية ، والاحتجاز غير القانوني وارتكاب الجرائم الجنسية ضد
القاصرين . وهذه التهم كانت وما زالت موضوع إجراءات تحقيقات جنائية في جمهورية
ألمانيا الاتحادية . كما أنها أصبحت معروفة لدى السلطات الشيلية منذ سنوات . ومن
الأمثلة الخطيرة ، بوجه خاص ، قضية شاب يحمل جنسية مزدوجة ، والذي قام ، في عام
١٩٨٨ ، بمحاولة الهرب للمرة الثانية وأعيد بالقوة . وعلى الرغم من الطلبات الملحة
الموجهة من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم يسمح باستجواب هذا الرجل خارج
المستوطنة .

وفي رأيي ، أن الأدلة الوفيرة المقدمة الى السلطات الشيلية كافية لرفع
الدعوى الجنائية . ومن دواعي دهشتي البالغة أن السلطات الشيلية لم تستد نفسها من
كثير من هذه الأدلة ، ورفضت أن تأخذ إفادات من شهود لهم أهمية .

وفي السنوات السابقة أيضا ، ظلت السلطات الشيلية والحكومة الشيلية
لا تحركان ساكناً ، برغم الطلبات الملحة الموجهة من حكومة جمهورية ألمانيا
الاتحادية .

إن هذا القرار الصادر عن المحكمة الشيلية يزيد من الشك بأن القيادة
الشيلية تتستر على ما يقع من أحداث في كولونيا "ديغنيداد" وتحمي الأشخاص المسؤولين
عنها . والى أن يحين الوقت الذي تجري فيه الحكومة الشيلية تحقيقاً كاملاً في التهم

الخطيرة الموجهة ضد الأعضاء الرئيسيين في كولونيا ديغنيداد ، وتفعل كل ما في سلطتها لمنع انتهاكات حقوق الانسان وحماية أعضاء هذه المنظمة من المعاملة اللاإنسانية ، فإن موقف حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية هو أن الحكومة الشيلية تتحمل قسطا رئيسيا من المسؤولية عن حالات التعذيب واساءة المعاملة وقمع الحريات الشخصية المبلغ عنها .

وأشير في هذا الصدد الى تقارير الفريق العامل المخصص التابع للجنة حقوق الانسان الذي تم تعيينه للتحري عن حالة حقوق الانسان في شيلي (الوشىقتان E/CN.4/1188 ، المؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ ؛ و A/31/25 ، المؤرخة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ ، الفقرات ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٧ و ٢٧٢) .

وسأصدر تعليمات الى وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لإشارة هذه الحالة الخطيرة لانتهاكات حقوق الانسان في شيلي ، وذلك في الدورة السادسة والأربعين للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة .
